



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمناقشات

الإدارة والتحرير : المجلس الشعبي الوطني 18 شارع يوسف زيوخود - الجزائر الهاتف : 73 . 86 . 00 الفاكس : 74 . 03 . 89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الإشتراك السنوي	
	داخل الوطن 600 دج.	خارج الوطن 1.400 دج.
	الطلاب 300 دج.	480 دج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.	ثمن النسخة الواحدة 60 دج.	

الفترة التشريعية السادسة

الدورة العادية الرابعة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم السبت 11 يوليو 2009

فهرس

* اختتام دورة الربيع لسنة 2009

* كلمة السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني.

* ملحق أسئلة كتابية وأجوبة.

محضر الجلسة العلنية الثامنة عشرة المنعقدة

يوم السبت 11 يوليو 2009 (مساء)

الرئاسة : السيد عبد العزيز زباري، رئيس المجلس الشعبي الوطني بحضور :

الرئاسة، وتحليه بوعي أداء الواجب الوطني، بخروج هيئته الناجبة إلى صناديق الاقتراع لممارسة حقوقها الدستورية بكل حرية وسيادة.

لقد شارك الشعب الجزائري بقوة في هذا الاستحقاق الهام، وأعرب عن إرادته في تشييد مستقبل الجزائر، ومواصلة مسيرة التقويم والتنمية الشاملة بفعالية واقتدار.

نعم لقد تجلّى عزم شعبنا على مواصلة صنع مستقبله الواعد، وتصميمه على تجذير الديمقراطية وجعلها واقعا ملموسا في حياتنا السياسية، مما يؤكد أن الشعب الجزائري في طليعة الشعوب التي تعمل جاهدة على توطين الممارسة الديمقراطية بحس مدني مستنير، وذلك ما مكن الجزائر من كسب هذا التحدي وتحقيق هذا الانتصار الباهر.

إن نجاح هذه الانتخابات يدخل في صلب اهتمامنا بتقوية المسار الديمقراطي الذي يجب أن لا يغيب عن بالنا أنه مسار يبقى دائما في طور البناء والترقية.

سيداتي سادتي،

إن الشعب الجزائري كان دائما يحسن الخيار بين التحلي بالمسؤولية وبين الديماغوجية، بين النتائج الملموسة وبين الشعبية، كما يحسن التمييز بين المشاكل الحقيقية التي تواجهها الجزائر وبين ما هو مجرد ألفاظ مفرغة من أي محتوى.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد عبر الشعب في مضمون رسالته عن دعمه لبرنامج السيد رئيس الجمهورية وتأييده القوي للجهود التي تبذلها الدولة، وبرهن من جديد عن رغبته الصريحة في التخلص نهائيا من آثار الأوضاع التي عاشتها الجزائر.

إن شعبنا متمسك فعلا بمواصلة مسار الإصلاحات والصرامة في بناء الجزائر وحركة التحديث والتقدم، وهو بذلك يدفعنا إلى احترام اختياره السيد؛ بالعمل الدؤوب على متابعة تنفيذ البرنامج

- السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة،
- السيد أحمد أويحي، الوزير الأول،
- السيد وزير الدولة،
- السيدات والسادة الوزراء،
- السيدة والسادة نواب رئيس مجلس الأمة،
- السيد رئيس المحكمة العليا.

افتتحت الجلسة في الساعة الرابعة والدقيقة الثامنة مساء

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
الجلسة مفتوحة،

- السيد رئيس مجلس الأمة،
- السيد الوزير الأول،
- السيد وزير الدولة،
- السيدات والسادة الوزراء،
- السيدة والسادة نواب رئيس مجلس الأمة،
- السيد رئيس المحكمة العليا،
- السيدات والسادة النواب،
- السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام،

أرحب بكم في المجلس الشعبي الوطني، وأشكركم على الحضور لمشاركتنا مراسم اختتام الدورة الربيعية.

هذه الدورة التي تأتي إلى اختتامها اليوم؛ تزامنت مع حدث وطني هام تمثل في الانتخابات الرئاسية التي جرت في التاسع من شهر أفريل المنصرم، وقد سجل هذا التاريخ في مسيرة الجزائر إضافة نوعية للإنجازات التي حققتها على درب التقدم السياسي، وتعزيز قيم المواطنة، ودعم مقومات البناء الديمقراطي.

إن المجلس الشعبي الوطني يغتنم هذه المناسبة لتجديد شكره العميق للشعب الجزائري على مشاركته الواسعة في الانتخابات

والمستدامة، وحظوة الجزائر بالمقام اللائق في المحافل الدولية، وتأكيدها حضورها الدبلوماسي القوي والفاعل في الساحة الدولية.

أيتها السيدات، أيها السادة إنّه لا يخفى أنّ مخطط العمل نوقش في المجلس في الوقت الذي يعرف العالم أزمة مالية حادة تطرقت بعض مداخلات النواب إلى أسبابها ومخاطرها، وأشارت بعض المقترحات إلى أساليب تجنبها، وأكد السيد الوزير الأول أن هذه البرامج التنموية والمشاريع المسطرة برمجت وفقا للإمكانيات المالية المتوفرة.

أيتها السيدات، أيها السادة، إننا على علم بأن وضع الاقتصاد الدولي الحالي لا يزال مضطربا؛ وبالتالي علينا أن لا نغفل بأي حال من الأحوال عن أخذ العبر من الماضي القريب، وأن الدغماتية والرضى الذاتي يجب أن لا يعوضان البراغماتية والطموح العقلاني والمشروع لضمان الازدهار والسكينة لشبابنا، وفتح آفاق واعدة له.

إن ما تركته هذه الأزمة من أوضاع متفاوتة الخطورة على اقتصاديات الدول يفرض الحذر، بل يدفعنا إلى التذكير بل الإسهام بمواصلة أخذ تدابير أكثر نجاعة لمواجهة آثار هذه الأزمة على بلادنا، و بذل مزيد الجهد للتغلب على انعكاساتها، واجتناب مضاعفاتها.

وإذا كانت التدابير المالية الحكيمة المتخذة قبل حدوث الأزمة قد جنبت بلادنا الوقوع فيها، فإننا متفائلون بقدرات بلادنا وإمكانياتها؛ ومع ذلك نشدد على تضافر جهود الجميع لتوفير المزيد من الضمانات لإنماء اقتصادنا الوطني، واتباع تدابير الحكمة والتبصر والعقلانية في تسيير شؤون المال العام، وترشيد إنفاقه، و محاربة الفساد والتبذير.

فلا بد من الحرص على جعل إصلاحاتنا الهيكلية محققة للأهداف المنشودة منها في كل الميادين.

أيتها السيدات، أيها السادة، إن المجلس الشعبي الوطني إذ يؤكد سيره على نهج بناء الدولة الجزائرية القوية والأمنة، فإنه لن يتوان عن محاربة كل ما من شأنه زعزعة ثقة الشعب في مؤسسات الدولة، وتصميمه على تعزيز بناء دولة الحق والقانون، وإيمانه القوي بمواصلة حركة النهوض، بما يضمن تطوير اقتصادنا دون التخلي عن بعده الاجتماعي وسياسته القائمة على الانسجام الاجتماعي والتضامن الوطني من أجل تحقيق الرخاء لكافة أبناء الشعب.

الذي زكاه بأغلبية ساحقة، والتمكين له بتوفير كافة شروط النجاح؛ لأنه يعبر بصدق عن طموحه بما يحمل من أهداف تنموية عميقة في مختلف القطاعات الحيوية سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية.

إن هذه الرسالة التي أظهر من خلالها أبناء الجزائر اختيارهم، تدعونا جميعا إلى استخلاص العبر من محتواها، لقد برهنوا مرة أخرى عن رغبتهم الأكيدة في مناصرة الدولة على العمل بصرامة في إدارة شؤون البلاد، لذا يجب علينا أن لا نخيب الظن فيما حملنا من أمانة ومسؤولية.

كما أن شعبنا متمسك بترقية المصالحة الوطنية باعتبارها سبيلا إلى وحدة أبناء الجزائر وتماسكهم ونبذهم كل أشكال التطرف، وفي هذا السياق لا بد من الإشادة بتضحيات قوات الأمن بكل أسلاكها وقوات الجيش الوطني الشعبي في مواجهة الإرهابيين المجرمين بكل عزم وقوة، لضمان الأمن والسلم والاطمئنان للشعب الجزائري في ظل النظام الجمهوري الذي اختاره عن وعي وبصيرة.

سيداتى سادتي، أردت التنويه بجهود الجيش الوطني الشعبي وقوات الأمن في هذا الوقت بالذات، لأن هناك من لا يخدمه استقرار الجزائر فيسعى بكل الطرق إلى إحياء خرافة «من يقتل من، أو من قتل من».

أيتها السيدات، أيها السادة، لقد ناقش المجلس خلال هذه الدورة مخطط عمل الوزير الأول لتطبيق برنامج رئيس الجمهورية الذي يضع الآليات لتجذير مبادئ الحكم الراشد، وتحسين الأداء في كافة القطاعات، حيث أشاد النواب أثناء المناقشة بالجهود الجبارة التي بذلتها الدولة في سبيل إرساء قيم العدل، ودفاعها الدائم عن حرمة المواطن الجزائري، وصون كرامته ماديا ومعنويا.

وقد كان مخطط العمل الذي ناقشه البرلمان وصادق عليه محل حوار جاد، قدم النواب من خلاله أفكارهم وعبروا عن آرائهم بكل حرية، وقد عكست الجلسات المتواصلة عناية النواب وحرصهم على أن يكون ترجمة حقيقية لتعليمات رئيس الجمهورية باعتبار هذا المخطط مرجعا يقوم على دعائم استكمال ما أحدثت الدولة من إصلاحات هامة في المنظومات الأساسية للبلاد؛ و من ضمنها إصلاح منظومة العدالة والتربية والصحة وترقية السكن وتوفير مناصب الشغل، كما أشاد النواب بما تم من إجراءات لتعزيز الانسجام والتوافق بين مؤسسات الدولة وهيئاتها، وتجسيد تطلعات الأمة في التنمية الوطنية الشاملة

المجلس الشعبي الوطني قد شارك في إبلاغ مواقف الدولة الجزائرية وتوجهاتها في القضايا التي تهم الأمن والسلام والتعاون الدولي، كما تم إبلاغ هذه المواقف الثابتة في مسألة تقرير مصير الشعوب وحقوقها المشروعة في الحرية والسيادة والعيش الكريم، وفي هذا السياق دعم المجلس باستمرار القضية الفلسطينية وفي كل المناسبات ومنها المشاركة الأخيرة في ندوة اسطنبول، التي توجت بإعلان تاريخي حول غزة، هذا الإعلان كان نتيجة للتشاور بين مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي للتنديد بحرب الإبادة التي شنتها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، وكان من أهداف الندوة أيضا توسيع حركة التضامن مع حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة عاصمتها القدس الشريف.

وبالمناسبة نذكر من جهة أخرى بالدور المميز الذي تلعبه الدبلوماسية البرلمانية الجزائرية عبر القارة الإفريقية، والمشاركة الإيجابية للمجلس الشعبي الوطني في البرلمان الإفريقي بهدف تعزيز المسارات والتجارب الديمقراطية في إفريقيا.

وفي سياق دعم التضامن بين الشعوب الإفريقية وتعاونها، وتقوية الروابط بينها، نظمت بلادنا المهرجان الثقافي الإفريقي الذي يترجم إرادتنا من أجل استقرار قارتنا وتقديمها.

فبغض النظر عن البعد الثقافي الذي يمثله هذا المهرجان، يجب أن نكون على وعي تام أن هذه التظاهرات الفنية والموسيقية والأدبية تترجم نفسا جديدا محملا بالأمل، يجب علينا إيصال معانيه إلى مواطنينا، كما أنه علينا تنمية الوعي بعظمة وطننا وقدراته، وفتح آفاق واعدة للمستقبل.

أيتها السيدات، أيها السادة، وفي الختام اسمحوا لي أن أشكر السيد رئيس مجلس الأمة والسيدة والسادة نواب رئيس مجلس الأمة على حضورهم، كما أشكر السيد الوزير الأول وكافة السيدات والسادة أعضاء الحكومة على مشاركتهم معنا طيلة أشغال دورة الربيع وإسهامهم في مناقشات مشاريع القوانين المقدمة والرد على تساؤلات النواب، وهو ما يدفعني إلى أن أقدم لهم باسمكم جميعاً خالص الشناء على التعاون لحل المشاكل المطروحة وطنيا ومحليا، وفي كل ذلك تبقى خدمة الصالح العام هي الغاية المبتغاة.

كما لا يفوتني أن أوجه الشكر إلى السيدات والسادة النواب على ما تحلوا به من فضائل الحوار والاحترام المتبادل تعريزا للديمقراطية.

أيتها السيدات، أيها السادة إن المجلس الشعبي الوطني باعتباره هيئة دستورية مجسدة بالإرادة الشعبية، سيبقى وفيما في تعبيره بصدق عن انشغالات الأمة، وخدمة مصالحها، كما أنه لن يدخر جهداً من أجل التجسيد العملي والفعلي لبرنامج فخامة رئيس الدولة، وسيثابر على تنفيذ أهدافه عن طريق المتابعة الميدانية بكل فعالية وجدية، وذلك من خلال الآليات التي تخولها القوانين ذات الصلة، وفي إطار الانسجام والتوافق بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية.

وفي هذا السياق أغتنم الفرصة لأثني على تعليمات فخامة رئيس الجمهورية بتنسيق الهيئات والتعاون فيما بينها للتكفل بانشغالات المواطنين، كما نشكر السيد الوزير الأول على استجابته لما عبر عنه السيدات والسادة أعضاء البرلمان من رغبة ملحة في العديد من المناسبات لإسهامهم في نقل انشغالات مواطني دوائهم الانتخابية إلى السلطات المحلية وإشراكهم في الحركة التنموية التي تعرفها ولاياتهم، وكذا المشاركة باقتراح أفضل الحلول للمشاكل التي يعاني منها مواطنو دوائهم الانتخابية، وإعلامهم وطنيين أو محليين بالجهود التي تبذلها الدولة لتنمية البلاد في جميع الميادين.

أيتها السيدات، أيها السادة، لا شك أن كل واحد منا لاحظ أن الدورة المنتهية شهدت عملا هائلا باتجاه انفتاح المؤسسة التشريعية على المجتمع المدني والجامعة والبحث العلمي وعلى المحيط المجتمعي بصفة عامة.

وقد عملت لجان المجلس والمجموعات البرلمانية على تطوير التفكير المشترك حول قضايا متنوعة مثل الأزمة المالية وآثارها، التقريب بين النائب والمواطنين في الدائرة الانتخابية والمراقبة البرلمانية، وحماية الاقتصاد الوطني ضد كل أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والجباية، وإعداد ميزانيات المجالس التشريعية، وترقية حقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها، ومكافحة الأمية والوقاية الصحية وغير ذلك.

وقد مكنت هاته المنتديات والأيام البرلمانية من الإسهام في تعميق العمل البرلماني داخل المجلس بتزويد الأداء التشريعي بالأرضية العلمية المناسبة.

أيتها السيدات، أيها السادة، شهدت الدبلوماسية البرلمانية خلال هذه الدورة أنشطة مختلفة تمثلت في اللقاءات الثنائية والمتعددة الأطراف، وبهذا يكون

أيتها السيدات، أيها السادة،
قبل الاستماع إلى مراسم الاختتام أود أن أقدم إلى عائلة السيد
رئيس الجمهورية باسمي الخاص ونيابة عن زملائي النواب
أصدق معاني المواساة والتعاطف لفخامته ولكافة أفراد أسرته
على المصاب الذي ألم بهم داعيا الله أن يلهمهم الصبر والسلوان
إنا لله وإنا إليه راجعون.

شكرا على كرم الإصغاء.

ووفقا للمادة 05 من القانون العضوي رقم 99-02 الناظم
للعلاقات، أدعوكم للاستماع إلى مراسم اختتام دورة الربيع لسنة
2009، شكرا.

- تلاوة سورة الفاتحة،

- عزف النشيد الوطني.

الرئيس : شكرا للجميع وأعلن رسميا اختتام دورة الربيع لسنة
2009، والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الرابعة
والدقيقة السادسة والثلاثين مساء**

وإن ما عرفه المجلس من حدة في النقاش وحماسة في الدفاع عن
الآراء منبعه ومآله الحرص الكبير على تجسيد مشاريع التنمية
ميدانيا ومتابعة وتيرة العمل وتقييم نوعية الأداء.

وأغتنم هذه المناسبة لأقدم أصدق التهاني وأخلص الأمنيات
للسيدة والسادة النواب الذين فازوا بثقة زملائهم في انتخابات
هياكل المجلس، راجيا لهم موصول التوفيق في مهامهم الجديدة
دون أن أنسى تقديم الشكر الجزيل للزملاء النواب الذين أدوا
مهامهم في إطار هذه الهياكل بكل جدية وإخلاص.

كما أود أن أشكر ضيوفنا من سلك العدالة على حضورهم
لمشاركتنا مراسم اختتام الدورة.

وأشكر أيضا أعضاء أسرة الإعلام الحاضرين راجيا لهم مزيد
الاحترافية لتبليغ رسالة المجلس عبر مختلف أجهزة الإعلام
 والاتصال، دون أن أنسى تقديم الشكر إلى إطارات المجلس
وموظفيه على ما يبذلون من جهود لتحسين الأداء وتسهيل
المهام النيابية، متمنيا للجميع قضاء عطلة مريحة، وعودة أكثر
نشاطا وحيوية في الدورة القادمة.

ملحق : أسئلة كتابية وأجوبة

كما أنه عمل على توقيفه عن العمل رغم أن المادة 174 من الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 يوليو 2006 المتضمن القانون الأساسي للوظيفة العمومية تنص على أنه: (يوقف فوراً الموظف الذي كان محل متابعة جزائية لا تسمح ببقائه في المنصب)..

مع العلم أن زملائه في اللجنة التقنية الولائية CTW والمتابعون في نفس القضية لم يتم توقيفهم، بل منهم من عينت له إدارته محامياً على عاتقها... ويتعلق الأمر بـ :

- مدير ITELV.
 - مفتش قسم الغابات.
 - مدير تقني GCA.
 - تقني فلاحي بـ : INRA.
- علماً بأن الوصاية هي وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

وعليه فإني أتوجه إلى معاليكم بالسؤال الآتي :

- لماذا لم يتم تسليم المعني بالأمر "المهندس لحرش عبد الحميد" ما يثبت تكليفه بمهمة بتاريخ 2004/12/08م.
- ما هي الإجراءات المتخذة لإلغاء القرار غير القانوني القاضي بتوقيفه عن العمل، ودمجه بمنصبه، مادامت القضية لم تفصل فيها العدالة بقرار نهائي، ولم يبلغ المدير اللولائي للري بأي قرار من الوصاية أو النيابة العامة.

وفي انتظار ردكم، تقبلوا معالي الوزير أسمى آيات الشكر، وأنبئ معاني الاحترام.

- رد السيد وزير الموارد المائية.

السيد النائب،

رداً على السؤال الذي تفضلتم به والذي طرحتم من خلاله قضية الوضعية المهنية والوظيفية للمهندس لحرش عبد الحميد، الإطار بمديرية الري لولاية الجلفة، يشرفني أن أفيدكم بما يأتي من العناصر :

- توقيف المعني بالأمر لم يكن تعسفياً ولكنه جاء تطبيقاً لأحكام المادة 174 من القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، وذلك بعد أن أصدرت محكمة الجلفة في حق هذا الأخير، حكماً بسبع سنوات سجناً نافذة وغرامة مالية قدرها 1 مليون دج بتهم التبديد العمدي لأموال عمومية واستعمالها على نحو غير شرعي لصالح أشخاص لا تتوفر فيهم شروط الاستفادة منها، قصد إعطائهم امتيازات غير مبررة، والتزوير واستعمال المزور.

1- من السيد محمد محمودي، إلى معالي وزير الموارد المائية.

الموضوع : سؤال كتابي.

- بناء على أحكام الدستور، لا سيما المادتين 100 ، 134 منه، طبقاً لأحكام القانون العضوي رقم 02/99 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419 الموافق لـ 08 مارس 1999 الذي يحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،

- بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني ولاسيما المادة 68 منه.

معالي الوزير،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

تبعاً لطلب التدخل الذي تلقيت نسخة منه بخصوص قضية المهندس لحرش عبد الحميد الإطار بمديرية الري لولاية الجلفة والمتضرر من قرار السيد المدير اللولائي والقاضي بـ :

- توقيفه التعسفي من العمل منذ 15 جوان 2008م.

- عدم تسليمه ما يثبت أنه مكلف بمهمة خاصة بالمديرية.

وحيث أن المعني كان يمثل السيد مدير الري في اللجنة التقنية الولائية CTW التي كانت تعقد اجتماعاتها على مستوى المصالح الفلاحية.

كما أنه عين بتاريخ 2003/08/19 من طرف مديرية الري عضواً في الفريق المحلي لإعداد البرامج الجوارية للتنمية الريفية المتعلقة بالمشاريع الخاصة بالأمن الغذائي PSSA، وفي الفترة الممتدة من 2004/10/25 إلى 2004/12/22 كان بصدد تطبيق مخطط عمل مقترح من طرف مديرية المصالح الفلاحية، ولم تكن له أي علاقة بالمشاريع الممولة في إطار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA.

وبعد فتح التحقيق القضائي فيما يخص PV49 المتعلق بالدعم الفلاحي وجد المعني نفسه متهماً في القضية رغم أنه لم يحضر جلسة اللجنة التقنية المنعقدة بتاريخ 2004/12/08م.

وحين لجوئه إلى السيد المدير عن طريق محاميه من أجل إثبات عدم حضوره في جلسة 2004/12/08م المتعلقة بـ PV49 رفض أن يسلمه ما يثبت ذلك.

وبالنظر إلى التوصيات الصادرة في هذا الشأن وخاصة فيما يتعلق بدور الاتصال والمعرفة في عالم الاقتصاد ومن ثمة وصولا إلى تحقيق مجتمع بلا أوراق، وبالنظر إلى التزامات الحكومة بتجسيد الحكومة الإلكترونية وكذلك ربط مختلف بلديات الوطن الـ 1541 بالإعلام الآلي وبالتالي بالإنترنت.

فإلى أي مدى وصلت عملية تجسيد مجتمع المعلومات والمعرفة في الجزائر في أرض الواقع، وماهي الصعوبات التي اعترضت تطبيق هذا البرنامج بما فيه برنامج أسرتي والحكومة الإلكترونية في الميدان.

- رد السيد وزير البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال.

الموضوع : ف/ي سؤالكم حول عملية تجسيد مجتمع المعلومات والمعرفة في الجزائر.
المرجع: مراسلة وزارة العلاقات مع البرلمان رقم 406/و.ع.ب/د أ.و/ 2009 بتاريخ 29/06/2009.

لقد تفضلتم بطرح سؤال عن مدى تقدم عملية تجسيد مجتمع المعلومات والمعرفة في الجزائر في أرض الواقع وعن الصعوبات التي اعترضت تطبيق هذا البرنامج، بما فيه مبادرة "أسرتك" والحكومة الإلكترونية في الميدان.

ردا على ذلك، وإذ أشرككم جزيل الشكر على سؤالكم الوجيه الذي يعكس مدى اهتمامكم بانشغالات المواطنين وبقطاع البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال، يشرفني أن أقدم لكم الإجابة الآتية :

فيما يخص تجسيد مجتمع المعلومات والمعرفة، أود التذكير أن بلدنا بذل جهودا معتبرة في هذا المجال، لاسيما من حيث تدعيم المنشآت الأساسية للاتصالات وتطويرها وعلى وجه خاص في الهاتف النقال الذي بلغت نسبة الكثافة فيه حوالي 97٪ أما في الإنترنت، فالنتائج مازال متواضعة، إذ لم تتجاوز نسبة انتشاره 10٪.

ومع ذلك، نطمح إلى تحقيق تقدم أكبر، خاصة فيما يتعلق بالنفاذ إلى الإنترنت ذي الدفق العالي والمضامين والبحث والتطوير والابتكار وترقية استعمال تكنولوجيات الاعلام والاتصال.

ومن أجل ذلك، تم إعداد برنامج "الجزائر الإلكترونية 2013" الذي سيتكفل بكل هذه الانشغالات ضمن محاوره الأساسية المتمثلة خاصة في :

- تسلم المعني بالأمر استدعاء لحضور الاجتماع المشار إليه في مراسلتكم بصفته ممثلا للقطاع خلال سنة 2004، ولم يكن الأمر يستدعي منحه أمرا بمهمة كون الاجتماع منعقد في نفس الولاية.

- وريثما يصدر قرار نهائي من الجهات القضائية المختصة في القضية موضوع الدعوى، يبقى المعني بالأمر موقوفا عن عمله مع احتفاظه بكل حقوقه المنصوص عليها في المادة 174 من الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006، والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية.

تقبلوا السيد النائب، فائق عبارات التقدير والاحترام

2- من السيد امحمد بوعزارة، إلى معالي وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

الموضوع : سؤال شفوي، حول إلى سؤال كتابي.

المرجع :

- بناء على المادة 134 من الدستور،
- وطبقا لأحكام المواد 68 و69 و70 و71 من القانون العضوي رقم 99-02 الصادر في مارس 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،
- وعملا بأحكام المادة 68 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

نص السؤال :

خلال جلسة الاستماع التي خصصها رئيس الجمهورية لقطاع البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال في الأسبوع الأخير من شهر سبتمبر الماضي، أكد الرئيس على أهمية المخطط الاستراتيجي الإلكتروني في الجزائر 2013، وألح على دور هذا القطاع الحيوي في تجسيد مجتمع المعلومات والمعرفة، ومن ثمة على أهمية اللجنة الوطنية "e commission" في ترقية مجتمع المعلومات القائم على اقتصاد المعرفة.

وبناء عليه وعلى ضوء ما تحقق من إنجازات في ظل القانون 03/2000 الصادر في صائفة 2000.

وبالنظر إلى ما جاء من توصيات في قمتي تونس وجنيف حول مجتمع المعلومات، وتأكيدات رئيس الجمهورية على ضرورة ردم الهوة الرقمية بين دول الجنوب والشمال.

3- من السيد فيلاي غويني، إلى السيد وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية.

الموضوع : سؤال كتابي حول تداخل الصلاحيات بين السفارات والقنصليات الجزائرية بالخارج في منح الوكالات.

- بناء على الدستور ولاسيما المادتين 134،100 منه.
- بناء على المواد 68،69،70،71 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419 الموافق لـ 08 مارس 1999 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.
- عملاً بأحكام المادة 68 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

السيد الوزير المحترم
أتقدم إلى سيادتكم المحترمة بهذا السؤال الكتابي الذي أرجو من خلاله طرح الانشغال الآتي :

لاحظنا وبكل أسف أن تحرير ومنح الوكالات فيه تداخل بين سفاراتنا وقنصلياتنا بالخارج، فتارة نجد وكالة تحمل ختم وتسجيل المصالح القنصلية وتارة أخرى تحمل ختم السفارة فق، فضلا عن أن نماذج الوكالات ليست موحدة وبأشكال مختلفة على الرغم من أن كل السفارات والقنصليات تمثل الدولة الجزائرية حتى وصل الحد ببعض المسؤولين استغلالا لنفوذهم إلى أن يحرروا وكالات بأسمائهم ممنوحة لهم من طرف مواطنين المتابعين أمنيا وكذا تحرير الوكالة بالسفارة يوم السبت الذي يعد يوم عطلة بالنسبة إلى السفارة عكس القنصلية التي تعمل يوم السبت صباحا وكمثال على ما أقول تم تحرير وكالة باسم أحد الملاحقين بالسفارة الجزائرية بمدير سابقا المدعو (م.ش) في يوم السبت 29 جويلية 2006 تحت رقم 707/06 ضيا بهوية منتهية الصلاحية عبارة عن شهادة سياقة مسلمة في ولاية الجزائر بتاريخ : 06-04-1993 تحت رقم : 93008608 لصاحبها م.ع علاو، ضف إلى ذلك تحرير بعض هذه الوكالات يوم عطلة.

لذلك السيد معالي الوزير فإننا نتساءل :
أولا، عن سبب هذه التداخلات في الصلاحيات والتباين في نماذج الوكالات؟

وما مدى قانونية تحرير الوكالة في السفارة يوم السبت بالإعتماد على رخصة سياقة منتهية الصلاحية؟

- تسريع تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال،
- تطوير المنشآت الأساسية للإنترنت ذي الدفق السريع الفائق السرعة،
- وضع آليات وإجراءات تحفيزية من شأنها الزيادة بشكل محسوس في استخدام الأسر والمؤسسات المصغرة لتجهيزات وشبكات الإنترنت ذي الدفق السريع، إذ أن الهدف هو ربط 6 ملايين مشترك في هذه الخدمة.

أما بالنسبة إلى عملية "أسرتك"، فرغم النتائج المسجلة ضمن المنهجية المعتمدة في السابق، فبعد تحليل المبادرة من كل جوانبها، يجري الإعداد لإعطائها نفس جديد وتحقيق الأحسن من خلال تبني آليات جديدة قائمة على توزيع مدروس للمواطنين المستفيدين على فئات اجتماعية ومهنية (التلاميذ والطلبة والصحفيون والموظفون والمحامون،،، الخ) مع توفير مضامين تناسب كل فئة.

فيما يتعلق بالحكومة الإلكترونية التي تشكل بدورها أحد الأهداف الرئيسية لبرنامج "الجزائر الإلكترونية 2013"، فرغم تضاعف حجم خدمات المعلومات، تبقى الوضعية الراهنة متميزة بتطور بسيط جدا للخدمات التفاعلية، لاسيما من حيث الإجراءات الإلكترونية لفائدة المواطنين والمؤسسات.

فالهدف المرجو هو الانتقال من المنطق الحالي القاضي بمركزية التنظيم إلى منطق مركزية المواطن، بغرض تجسيد مفهوم "المواطن الإلكتروني" الذي يعتبر شرطا أساسيا لنجاح أي برنامج للحكومة الإلكترونية، وذلك عن طريق :

- تشجيع تطوير مضامين متماشية مع احتياجات المواطنين والمؤسسات مع تبسيط الإجراءات،
- العدالة الإلكترونية - الصحة الإلكترونية - التربية الإلكترونية
- التكوين المهني الإلكتروني - التعليم العالي الإلكتروني -
الحالة المدنية الإلكترونية وغيرها من التطبيقات ذات صلة مباشرة بالمواطنين والإدارات والمؤسسات.

تلكم هي بإيجاز بعض المعلومات التي أتمنى أنكم تجدون فيها الرد الكافي على تساؤلاتكم وانشغالاتكم، شاكرا لكم جدا اهتمامكم بالقطاع الذي يعتبر يحق ضمن القطاعات الأساسية في تنمية البلاد.

تفضلوا، سيادتكم، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

تتولى بعثاتنا الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة بالخارج المصادقة على الوكالات المقدمة من طرف رعايانا، إذ تجدر الإشارة إلى أنه بغية توحيد هذه الوثيقة فقد تم تنظيمها وضبطها من حيث الشكل والمضمون وتكريسها ضمن قائمة الوثائق الرسمية التي تقوم بإصدارها ذات البعثات تحت رقم: وزارة الشؤون الخارجية - وثيقة قنصلية - 27 (و.ش.خ- وق-27).

وفيما يخص أيام وأوقات العمل لممثياتنا الدبلوماسية والقنصلية، فإن ذلك يتم اعتبارا لتنظيم بلد الإقامة في هذا الشأن.

أما فيما يتعلق بالوكالة التي تكون قد منحت على أساس وثيقة منتهية الصلاحية أو لأنها مشوبة بخطأ ما فإنه في حالة ثبوت ذلك يحق للطرف المعني أن يراجع الممثلة الدبلوماسية أو القنصلية التي قامت بإصدارها وعند الضرورة حتى المديرية الفرعية للحالة المدنية وديوان القنصلية التابع لوزارة الشؤون الخارجية.

وتفضلوا السيد الوزير، بقبول فائق التقدير.

وهل الوكالة المذكورة قانونية > وهل رخصة السياقة تلك تعتبر كوثيقة إثبات هوية رسمية لذلك الشخص دون تقديم جوازالسفر أو بطاقة التعريف الوطنية كما هو موجود في نموذج الوكالة؟

وهل يجيز القانون للسفارة أن تمنح وكالة لرجل متابع أمنيا حينها؟

في انتظار جوابكم تقبلوا سيادتكم فائق الشكر والتقدير.

- رد السيد وزير الشؤون الخارجية.

السيد وزير العلاقات مع البرلمان

الموضوع : الرد على السؤال الكتابي رقم 315.
المرجع : إرسالكم رقم 276 / و.ع.ب/د / أو بتاريخ 08 جوان 2009.

عظفا على أرسالكم المشار إليه في المرجع أعلاه، يشرفني موافاتكم بالرد على طلب الاستفسارات الذي تقدم به السيد فيلالي غويني، نائب بالمجلس الشعبي الوطني.